الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

ICCD/COP(4)/AHWG/L.2
4 April 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحر

مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة

الفريق العامل المخصص

اجتماع ما بين الدورات

بون، ١٩ آذار/مارس - ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١

تقديم الرئيسين المشاركين للتقرير الشامل للفريق العامل المخصص لإجراء استعراض وتحليل متعمقين لجميع التقارير المقدمة إلى مؤتمر الأطراف في دورتيه الثالثة والرابعة[(١)]

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً-	موجز المداولات	١-٩٤	٣
	ألف- الولاية التشريعية والمداولات	١-١٠	٣
	باء- أبرز الجوانب والاتجاهات الملحوظة في العروض	١١-٥٣	٥
	جيم- نقاط رئيسية بشأن المواضيع الأساسية	٥٤-٩٤	١٤

(١) عقد أثناء الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ودعي إلى الانعقاد مرة ثانية أثناء الاجتماع ما بين الدورات الذي جرى من ١٩ آذار/مارس إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في بون، ألمانيا.

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
ثانياً-	الاستنتاجات والتوصيات الملموسة المقدمة من الرئيسين المشاركين بشأن اتخاذ المزيد من التدابير في تنفيذ الاتفاقية	٩٥-١٣١	٢٢
ألف-	الاستراتيجيات وأُطر السياسات العامة.....	٩٥-١٠١	٢٢
باء-	الجوانب المؤسسية، بما في ذلك عملية استعراض التنفيذ	١٠٢-١٠٧	٢٣
جيم-	العملية القائمة على المشاركة والتوعية على المستوى المحلي.....	١٠٨-١١٠	٢٤
دال-	إنشاء آليات تشاورية لإبرام اتفاقات شراكة.....	١١١-١١٤	٢٥
هاء-	التدابير المتخذة في إطار برامج العمل الوطنية.....	١١٥-١١٧	٢٦
واو-	التعاون دون الإقليمي والإقليمي	١١٨-١٢١	٢٦
زاي-	تمويل الاتفاقية	١٢٢-١٢٦	٢٧
حاء-	المسائل ذات الصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك المعايير والمؤشرات.....	١٢٧-١٣١	٢٨
المرفق-	.....		٣٠

أولاً – موجز المداولات

ألف – الولاية التشريعية والمداولات

١- الولاية التشريعية

١- قرر مؤتمر الأطراف في المقرر ٦/م أ-٣ إنشاء فريق عامل مخصص ليقوم في الدورة الرابعة بالاستعراض والتحليل المتعمقين للتقارير المقدمة في دورتيه الثالثة والرابعة بغية استخلاص نتائج واقتراح توصيات ملموسة بشأن الخطوات التالية في تنفيذ الاتفاقية. والترتيبات التي اقترحها الأمين التنفيذي لعقد دورة الفريق العامل المخصص أثناء مؤتمر الأطراف الرابع، عملاً بالمقرر ٦/م أ-٣، واردة في الوثيقة ICCD/COP(4)/3/Add.7 (A).

٢- وعملاً بالمقرر ١/م أ-٤، تلقى الفريق العامل المخصص الإرشادات الإجرائية الخاصة به. ونظراً لضخامة عملية التقرير هذه، اتفقت الأطراف على عقد اجتماع للفريق العامل المخصص بين الدورات، يدوم حتى ١٥ يوم عمل، وذلك قبل انعقاد الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف. وينص المقرر الخاص بالإجراءات على قيام الفريق العامل المخصص باستعراض كل تقرير من التقارير الوطنية المقدمة قبل بداية الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف وتحليل التقارير باعتماد مناهج بحسب الموضوعات دون إغفال القضايا الأخرى الواردة في التقارير. والجوانب الموضوعية في هذا الموجز واردة في الفصل جيم.

٣- وعملاً بالمقرر ١/م أ-٤، تقدم الفريق العامل المخصص بغية الاستعراض والاعتماد بتقرير مؤقت عن أعماله تناول في جملة أمور توصيات بشأن الفترة ما بين الدورات. وجاء التقرير المؤقت مرفقاً بالمقرر ٢/م أ-٤. وصيغت التوصيات على النحو التالي:

توصيات من الرئيسين المشاركين على أساس اجتماع الفريق العامل المخصص في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف

توصيات للدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص

(أ) إن البلدان الأطراف المتأثرة التي تقدم تقاريرها فيما بين دورات الفريق العامل المخصص مدعوة إلى الأخذ في الاعتبار التام إجراءات استعراض التقارير المقدمة في الدورتين الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف، هذه الإجراءات الواردة في المقرر ١/م أ-٤ لا سيما الفقرة ٢ من منطوقه. وفي ضوء العدد الكبير من التقارير التي ستقدم في أثناء الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص، فإن البلدان الأطراف المتأثرة مدعوة إلى القيام بالقدر الممكن بالاستفادة من أجهزة الوسائط المتعددة.

(ب) إن البلدان الأطراف المتقدمة النمو المشاركة في استعراض هذه التقارير مدعوة إلى تقديم انطباعات محددة عن الاستنتاجات التي تتوصل إليها والخطوات التي تعتزم اتخاذها في ضوء التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة.

(ج) كما تبيّن في اجتماع الفريق العامل المخصص في أثناء الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، ينبغي للبلدان الأطراف المتقدمة النمو أن تواصل الاستفادة من فرصة التعلم التي تتيحها عملية الاستعراض لينعكس ذلك في الجهود الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية لمساعدة البلدان النامية الأطراف. وتشجع البلدان الأطراف النامية على القيام على نحو نشط بإدخال ردودها على التقارير في عملية النظر في تدابير المساعدة في المستقبل.

(د) يُطلب إلى المنظمات الدولية المعنية أن تساهم مساهمة أنشط في عملية الاستعراض من خلال عرض للتدابير تتخذها استجابة للقضايا والهموم المعرب عنها في التقارير الوطنية.

(هـ) ينبغي لعمليات عرض الآراء وتبادلها في أثناء الدورة المستأنفة أن تيسر التوصل إلى استنتاجات تطلعية بشأن جوهر المسائل قيد الاستعراض وكذلك بشأن الخطوات القادمة التي يتعين اتخاذها لتعزيز عملية التنفيذ.

(و) إذا وجد متسع من الوقت، يمكن اختتام العروض المقدمة من بلدان تقع في منطقة محددة بتلخيص غير رسمي للدروس الرئيسية المستقاة منها وللموضوعات ذات الأولوية التي يتعين تناولها. وبذلك تتاح فرص تبادل الآراء بشأن كل مرفق من مرفقات التنفيذ الإقليمي.

(ز) ويُقترح كذلك إفساح المجال بقدر الإمكان لإجراء استعراض للتقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة النمو ومن المنظمات الدولية المعنية.

٤- فيما يتعلق بعملية إعداد برامج العمل الوطنية، يود الرئيسان المشاركان أيضاً أن يوجها نداءاً إلى البلدان القادرة على ذلك يطلبان فيه إنجاز واعتماد صكوك برامج عملها الوطنية بحيث تكون قادرة على تقديم تقرير عن التطورات الجديدة في أثناء اجتماع الفريق العامل المخصص بين الدورات. ويدعوان أيضاً البلدان والمنظمات الدولية الشريكة إلى تقديم الدعم لهذا الجهد في وقت مبكر.

٥- ينبغي عقد الدورة المستأنفة في مكان ييسر أقصى قدر من المشاركة.

٦- وكان التقرير المؤقت الذي تقدم به الرئيسان المشاركان موضع استحسان مؤتمر الأطراف وأصبح جزءاً أصيلاً من تقرير الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف. ولذلك فإن التقرير الحالي، آخذاً في الاعتبار مضمون التقرير

المؤقت، يتوسع في بعض النقاط التي أبرزها ذلك التقرير ويشتمل على معلومات وتحليلات تكميلية بغية تقديم استنتاجات وتوصيات ملموسة، بصورة شاملة، إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة.

٧- وكذلك، وفي ضوء المقرر ٣/م أ-٤، فإن التقرير الشامل للفريق العامل المخصص سوف يسعى جاهداً إلى تيسير المناقشات والقرار اللاحق بشأن استعراض تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك إنشاء لجنة معنية باستعراض وتنفيذ الاتفاقية.

٢- مداولات الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص

٨- دعيت الدورة المستأنفة إلى الانعقاد تحت رعاية مكتبها الذي يشمل الرئيسين المشاركين: السيد محمد محمود الغوث (موريتانيا) والسيد فيليم ر. ج. فان كوتم (بلجيكا)؛ ونواب الرئيس: السيد أوكتافيو بيريز باردو (الأرجنتين) والسيد محمد رضا جباري (إيران)، و(المقرر) السيد أوكتاي جعفروف (أذربيجان).

٩- واستعرض الفريق العامل المخصص التقارير الواردة من ٣٢ بلداً في أفريقيا و٣٠ بلداً في آسيا و٢٦ بلداً في أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى تقارير ثلاثة بلدان من إقليم المرفق الرابع وأربع تقارير من أوروبا الشرقية. وقد عرضت كذلك أنشطة دون إقليمية تتناول كل من إقليم المرفق الثاني وإقليم المرفق الثالث.

١٠- واستعرضت الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص العروض الخاصة بالتقارير القادمة من البلدان الأطراف المتأثرة والمدرجة في مرفق هذا التقرير. وهذا التقرير الذي يتقدم به الرئيسان المشاركان لا يمثل ملخصاً للمداولات بهذا المفهوم وإنما يرمي إلى تسليط الأضواء على جوهر المادة قيد الاستعراض. وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة تحتفظ بالسجلات الكاملة لجميع العروض والملاحظات بشأن تبادل وجهات النظر ذات الصلة ويمكنها إتاحة هذه المعلومات عند الطلب.

باء - أبرز الجوانب والاتجاهات الملحوظة في العروض

١ - ملامح المداولات

١١- ونظراً إلى جودة العروض ومضمون وجهات النظر المتبادلة، يؤكد الرئيسان المشاركان على قيمة استعراض التنفيذ. ويشددان على الأهمية، بالنسبة للاتفاقية، النابعة من تعزيز تدفق أفضل للمعلومات ومن تحليل وتقييم يتسمان بالتفاعل والتنسيق، ومن اتفاق على معايير يمكن بموجبها تقييم فاعلية التدابير المتخذة، ومن الإسهام في عملية تعليمية تعتمد على الدروس المستقاة. وهما يعربان عن تقديرهما للعروض الممتازة التي تقدمت بها البلدان الأطراف المتأثرة والبلدان الأطراف المتقدمة النمو. ومع ذلك، لاحظت البلدان النامية المتأثرة الأطراف أنه يمكن تحسين نوعية التقارير الوطنية والعروض المتصلة بها لو كان تمويل أنشطة التقرير أكثر اتساقاً.

١٢- وفضلاً عن ذلك صرح العديد من الأطراف بأن الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص كانت منقوصة إلى حد ما إذ لم يكن من الممكن اختتام عملية الاستعراض في وجود جميع الأطراف وبمشاركة منها. كما يحتاج الأمر إلى تحديد قضايا سياسة حرجة أو مواضيع ذات أهمية خاصة ومتابعتها.

١٣- وعملاً بالمقرر ٣/م أ-٤ فإن الأمانة سوف تعمل على تيسير الوصول إلى المعلومات التي تتناول دورتي الفريق العامل المخصص. وسوف يصار إلى إتاحة التقرير الشامل للفريق العامل المخصص وكذلك العروض التي تقدمت بها البلدان الأطراف، وذلك في موقع الأمانة على الشبكة العالمية في العنوان التالي: http://www.unccd.int.

٢ - العروض التي تقدمت بها البلدان النامية المتأثرة الأطراف

١٤- كانت العروض التي قدمت أثناء دورتي الفريق العامل المخصص شاهداً على تعبئة البلدان المتأثرة الأطراف تعبئة عالمية النطاق لمكافحة التصحر. ومن أوجه الشبه والسمات التي تبدو مشتركة بين البلدان المتأثرة الأطراف: '١' اتخذت الأطراف تدابير مؤسسية لتنفيذ الاتفاقية؛ '٢' تواجه الأطراف صعوبة مواءمة مجموعة غفيرة من صكوك البرمجة ذات الصلة التي تتناول مسألة إدارة الموارد الطبيعية؛ '٣' وهي تعرب في هذا السياق عن الحاجة إلى بعض الدعم التقني والمالي من أجل دفع العملية إلى الأمام؛ '٤' إن التحدي المزدوج المتضافر لتدهور حالة الأراضي والفقر يهدد بالتفاقم في سياق تغير المناخ في الوقت الحاضر.

١٥- وثمة عدد من البلدان النامية المتأثرة الأطراف التي تقدمت بتقاريرها أثناء الدورة المستأنفة وهي بلدان لا تتسم النظم الايكولوجية فيها بظروف الأراضي الجافة، ولكن أراضيها تشمل مساحات من الأراضي التي تتأثر بالتدهور. وهذا الأمر ينطبق بصفة خاصة على مختلف البلدان المدارية في آسيا وأمريكا اللاتينية وفي البلدان الأعضاء في مرفق التنفيذ الإقليمي الجديد الذي يشمل أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. وقد نوقش أثر العوامل البشرية والمناخية في إطار العلاقات القائمة بين مختلف الأقاليم الايكولوجية. واختارت هذه البلدان أن تتبع العمليات الموصى بها في أحكام الاتفاقية من أجل التصدي لظاهرة التصحر ومختلف أشكال تدهور الأرض. وتؤكد سياساتها المعلنة على التدابير الوقائية تجنبا لاتساع رقعة تلك المناطق التي تدهورت فعلاً.

١٦- وبينت البلدان النامية المتأثرة الأطراف أن الأحوال في بلدانها غالباً ما تتسم بتزايد الضغط السكاني وتزايد الطلب على الموارد الطبيعية واستمرار تهميش الفئات ذات الدخل المنخفض. ومن شأن العوامل المناخية، مثل ظاهرة النينيو، أن تزيد من الاتجاهات نحو حدة الجفاف وندرة المياه وفقدان الغطاء النباتي وتدهور الأرض. وقيل إن حدوث العديد من الكوارث الطبيعية كان له عواقب وخيمة بالنسبة للعديد من الأطراف. وأشير إلى حركات الهجرة بين مجموعات السكان المتأثرة والتي ينبغي للمجتمع العالمي أن يتصدى لها. وذكرت أيضاً العلاقة القائمة

بين التصحر والتراعات. وسلطت العروض الأضواء على السياسات والبرامج التي وضعت في ظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والترتيبات المؤسسية التي وضعت وكذلك الحاجة إلى بناء القدرات والدعم المالي. وأعرب عدد كبير من البلدان النامية المتأثرة الأطراف عن رغبته في ضرورة أن تؤخذ في الاعتبار التدابير التي تمكّن من مكافحة التصحر ومن تخفيف آثار القحط بصورة منفردة وذلك في إطار مرفق البيئة العالمية. وأكدت هذه الأطراف على أهمية الاعتماد المتبادل فيما بينها فيما يتعلق بالعوامل المترابطة، ومنها تسارع تغير المناخ وتردي الأحوال في الأراضي الجافة وما ينجم عن ذلك من أنماط الهجرة. وقد دعت الأطراف إلى التعاون فيما بين الجنوب والجنوب، وذلك بين أقاليم التنفيذ في مرفقات الاتفاقية، لا سيما في مجال بناء القدرات. وتتساءل هذه الأطراف عن البعد الإضافي الذي تزوده اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إذا كان للمساعدة أن تزاحم أولويات المساعدة الرسمية للتنمية في إطار الأقنية التقليدية للمساعدة الثنائية. وأعادت هذه الأطراف إلى الأذهان أن اتفاقيات ريو يقصد منها أن تستعيض عن المعونة بالشراكة، وهي ترحب بتطور المواقف في هذا الصدد.

٣ - الاجتماعات الشاملة الإقليمية غير الرسمية والبرامج دون الإقليمية/الإقليمية

(أ) أفريقيا

١٧- بعد تقديم واستعراض ٤٢ تقريراً وطنياً بالإضافة إلى خمسة تقارير دون إقليمية وإقليمية من أفريقيا، يمكن القول إن الانطباع الذي أعطته هذه البلدان الأطراف المتضررة هو انطباع بأنها متجانسة إلى حد بعيد من حيث المسائل الهامة التي أثارتها فيما يخص تنفيذ الاتفاقية. غير أن ممثلي بلدان المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا أشاروا إلى أنه يُنظر إلى هذه البلدان على أنها بلدان خضراء كما يقال، تعاني بصورة رئيسية من تدهور التربة مما جعلها تجد صعوبة في جذب المساعدة المالية والتقنية في إطار الاتفاقية.

١٨- وبلغت البلدان الأفريقية عن تحقيق نتائج إيجابية في ميداني التوعية ومشاركة المجتمع المدني وعلى المستوى المؤسسي. غير أن المشاركين لاحظوا، آخذين في الاعتبار كون عملية المشاركة عملية متكررة، أن إشراك أصحاب المصلحة الوطنيين يحتاج إلى تعزيز مستمر.

١٩- وأشارت البلدان الأفريقية إلى نتائج المشاورة المتعلقة بتنفيذ برامج العمل الوطنية واتفاقات الشراكة التي عقدت في كوتونو (شباط/فبراير ٢٠٠٠) فلاحظت بالإجماع أن تعبئة الموارد ما زالت تشكل تحدياً رئيسياً. وواجهت البلدان الأفريقية، التي اعتمدت برامج عملها الوطنية، تحديات مالية كبيرة. وبالمثل أعرب عن شواغل فيما يخص نقص نقل التكنولوجيا. وتواجه البلدان صعوبات في ضمان تلقي هذه الأولوية الوطنية اعتماداً مناسباً من الميزانيات الوطنية كما تواجه مشكلة عدم استجابة البلدان الأطراف المتقدمة لها بعد بدء العملية الاستشارية على الصعيد الوطني. أي مشكلة عدم إبرام اتفاقات شراكة ملموسة.

٢٠- وخلال المداخلات وصفت البلدان الأطراف المتقدمة الظروف التي تود أن تراها سائدة كي تكون مستعدة للوفاء بالتزاماتها وتساعد البلدان المتضررة التي تملك برنامج عمل وطني من خلال تمويل أنشطة هذه الأولوية. وبالتحديد تطلب من الحكومات المستفيدة مستوى التزام مناسب يتجلى في تحديد الأولويات وتوزيع الميزانية من جانب وزارة المالية التي تمثل مركز الاتصال الرئيسي في المناقشة الثنائية. وفي الوقت ذاته، تشدد الجهات المستفيدة على نقطتي الضعف الرئيسيتين التاليتين: (أ) يود الشركاء الدوليون توجيه مساعدتهم إلى الأولويات التي تحددها الحكومات المستفيدة في محافل غير متصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ حيث لا يدرج تنفيذ برنامج العمل الوطني الموضوع في إطار هذه الاتفاقية في معظم الأحيان ضمن المجالات ذات الأولوية و(ب) يبدو أن إدماج عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الأطر الاستراتيجية العالمية الرئيسية للتعاون، مثل استراتيجيات الحد من الفقر، يعتبر شرطاً لتمويل برامج العمل الوطنية. غير أنه لا يوجد ما يبرر هذا الشرط لأن هذه الأدوات لا تعد في جميع البلدان المتضررة. وتم التوصل إلى توافق للآراء بشأن ضرورة تيسير إدماج برامج العمل الوطنية وأطر التنمية الوطنية على مستوى سياسي رفيع بالجهود المشتركة المبذولة في البلدان النامية.

٢١- وفي هذا السياق، تبين أن سفارات البلدان المانحة غير مطلعة في معظم الأحيان إطلاعاً تاماً على عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمنع التصحر ومن ثم ينبغي التوجه إليها عبر حكوماتها وعبر البلدان المستفيدة. ويحتاج في جميع البلدان إلى من يتزعم تنسيق تعاون الشركاء. وأشارت الأطراف إلى الحاجة إلى تآزر على جميع المستويات وليس فقط كشرط بالنسبة للبلدان المستفيدة. ودعي أيضاً إلى تقديم دعم فعال عن طريق المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والآلية العالمية وعن طريق شباك مرفق البيئة العالمية الخاص بالأنشطة المتصلة بالتصحر الذي يؤمل فتحه.

٢٢- ودعت البلدان الأفريقية الأطراف أيضاً إلى زيادة تعزيز الهيئات دون الإقليمية والإقليمية المشاركة في تنفيذ الاتفاقية وزيادة تمكين المجتمع المدني وبناء القدرات في مجال التدريب والتعليم. وأشارت إلى الدور الداعم الذي ينبغي أن تقدمه وحدات التنسيق الإقليمية.

٢٣- وأخيراً، تم بصورة عامة الاعتراف بعدم إنجاز شيء فيما يخص المعايير والمؤشرات وأنشطة الاتصال للجنة العلم والتكنولوجيا ومعالجة هذه المسألة.

٢٤- وأبدى ممثل مصر ملاحظة بشأن عضوية المنطقة دون الإقليمية لشمال أفريقيا بهدف وضع برنامج لشمال أفريقيا وطلب من الأمانة تيسير هذا المجهود. وأعربت موريتانيا عن استعدادها للتعاون مع مصر.

(ب) آسيا

٢٥- استعرض الفريق العامل المخصص لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التقارير الوطنية الواردة من ٣٧ بلداً طرفاً بالإضافة إلى تقريرين دون إقليميين و/أو إقليميين. وأثار الاجتماع الشامل المعني بآسيا المسائل التالية. إن آسيا هي القارة التي تضم أكبر مساحة برية تعاني من التصحر وتتفاقم فيها مشاكل الأمن الغذائي بفعل النمو السكاني. وهذه القارة هي أيضاً منطقة معرضة للكوارث الطبيعية. وتسببت موجات الجفاف المرتبطة بتغير المناخ، مؤخراً في خسائر فادحة لبلدان المنطقة من الأردن إلى الدول الجزرية للمحيط الهادئ. وهي منطقة تتميز بظروف مادية وإيكولوجية متنوعة جداً وهذا جدير بالملاحظة لا سيما وأن عام ٢٠٠٢ سيكون السنة الدولية للجبال. ويوجد أيضاً تباين كبير في مستويات الدخل في المنطقة.

٢٦- وفي هذا السياق أعادت البلدان النامية الأطراف الآسيوية تأكيد حاجتها الماسة إلى موارد مالية كبيرة ينبغي أن تتلقاها الآن للمضي قدماً في عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٧- وتعترف الأطراف الآسيوية بالحاجة إلى معالجة قضايا السياسة الرئيسية لتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وتبحث آسيا أيضاً عن عمليات نقل التكنولوجيا وتستكشف مجموعة من الحلول في مجال التكنولوجيا المتطورة: استحداث محاصيل تصمد للجفاف، والري بالتقطير، ومنشآت إزالة أملاح المياه، ومعالجة الماء الأجاج، ونُظم رصد نظام المعلومات الجغرافية، لكن هذه القدرات غير موزعة توزيعاً متساوياً. وينبغي إقامة تعاون بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب فيما يخص نُظم الإنذار المبكر وغير ذلك من أنواع الدعم الخاصة بإدارة البيئة.

٢٨- ومما يعيق هذه العملية نقص الموارد المالية والموظفين المدربين. ولم تنته بلدان كثيرة من وضع برنامج عملها الوطني. أما البلدان التي انتهت من ذلك فإنها تتساءل عن درجة التضامن التي ستحصل عليها فيما يخص تنفيذ هذه البرامج. وتود استعراض خيارات التعاون مع شركائها عن طريق المشاورات. وتمثل شفافية آليات التمويل شرطاً ذا أولوية.

٢٩- واعتبر توثيق التعاون على الصعيد دون الإقليمي أساسياً لأن القارة شاسعة. وأعرب عن تأييد قوي لبرامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية. وتتفق هذه الأدوات مع نهج النظام الإيكولوجي الرشيد ويمكن أن تستغل نتائج البحث والعلوم والتكنولوجيا بطريقة فعالة من حيث التكلفة. واتخذت منطقة غرب آسيا ووسطها خطوات لتعزيز هذا التعاون لكن الدعم بطيء. ودعيت الأمانة إلى تنشيط التعاون دون الإقليمي في جنوب آسيا. وأعرب أيضاً عن اهتمام بتوثيق التعاون في المنطقتين دون الإقليميتين لشمال شرق آسيا وجنوب شرقها. ودعيت الأمانة إلى بحث إمكانية تطبيق هذه المقترحات وتيسير هذه المبادرات فضلاً عن التآزر بين اتفاقيات ريو.

٣٠- وعلاوة على ذلك، دعيت الأمانة والجهات المانحة من جديد إلى دعم عقد مشاورة دون إقليمية بين الدول الجزرية الأطراف في المحيط الهادي فيما يخص تخفيف آثار الجفاف وبناء القدرات ونقل المعلومات/التكنولوجيا. وطُلب من وحدة التنسيق الإقليمية لآسيا التابعة للأمانة في بانكوك أن تعزز اتساق هذه المبادرات في المنطقة وتساعد في تقييم التقدم المحرز.

٣١- كذلك دعيت الأمانة والجهات المانحة مجدداً إلى تعزيز ودعم عمل وحدة التنسيق الإقليمية.

٣٢- وأقرت البلدان الأطراف المتقدمة بالمشاكل الخاصة التي تعاني منها منطقة آسيا بسبب التصحر وآثاره الاجتماعية - الاقتصادية. وما زال تخفيف حدة الفقر يمثل واحداً من التحديات الكبرى في المناطق الريفية وينبغي إيلاؤه اهتماماً خاصاً. وأقر بأن برامج العمل دون الإقليمية والإقليمية لمكافحة التصحر تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لنجاح تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفعاليته لأن هذه المنطقة شاسعة. ونظراً لما يوجد في البلدان المدرجة في المرفق الإقليمي الثاني من ثروات ومعارف تقليدية، فإن زيادة إشراك المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في أنشطة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ستساعد على إعطاء زخم لهذه العملية. وينبغي أن تتعاون بلدان الجنوب الأمر الذي يمكن أن ييسر أيضاً تحسين تبادل المعلومات بين البلدان المعنية.

(ج) أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

٣٣- كشف الاجتماع الشامل عن وجود اعتقاد عام خاطئ أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة خضراء. وأعرب معظم المتحدثين عن قلقهم إزاء ازدياد تدهور التربة وأسباب الجفاف الشديد. وأغلبية بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منهمكة جداً في إعداد برامج عملها الوطنية لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وتستكشف طرق إدماجها في البرامج المتعلقة بمشاكل بيئية أخرى.

٣٤- وأعربت بعض البلدان عن قلقها لأن معالجة تدهور التربة والتصحر لا تشكل حتى الآن أولوية في جدول أعمال حكوماتها بسبب كثرة الأولويات العاجلة. وترى أن من الضروري الاهتمام أكثر بالتوعية على مستوى الحكومة والمستوى المحلي. كذلك شددت على ضرورة ربط تدهور التربة بمكافحة الفقر.

٣٥- وعلى العكس من ذلك، بينت بلدان أخرى أن قضايا التصحر تحظى فعلاً بأولوية عالية في جداول أعمالها المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، مما يؤثر في الأنشطة الاقتصادية في الأجل القصير و/أو الطويل. وأشير أيضاً إلى حالات أخرى تتعلق بالكوارث الطبيعية.

٣٦- ويهدف تصميم السياسة العامة في هذه البلدان إلى استخدام معايير وأدوات ابتكارية توفر حوافز اقتصادية قوية لأصحاب المصلحة، خاصة المجتمعات المحلية المتضررة، مثل دفع ثمن الخدمات البيئية والتصديق القانوني على

حقوق الملكية. واقترح أيضاً تيسير عملية تحقيق تفاعل بين اتفاقيات ريو بعقد حلقات عمل للمنسقين الوطنيين المعنيين على الصعيد الوطني.

٣٧- وأعربت البلدان أيضاً عن الحاجة إلى دعم وضع برامج عملها الوطنية في صيغتها النهائية بوصف ذلك أولوية عليا في جداول أعمالها. وطلبت من الأمانة أن تفعل كل ما في وسعها لمساعدتها على إنجاز هذه المشاريع ومشاريع متنوعة أخرى اعتمدتها المنطقة في مختلف الاجتماعات. وأعربت عن قلقها إزاء قيود الميزانية التي تمنعها من مواصلة عملية تنفيذ المشاريع والتدابير الرامية إلى مكافحة تدهور التربة. وأبرزت البلدان أيضاً ضرورة زيادة التآزر بين الاتفاقيات ذات الصلة كي يتسنى لها زيادة الموارد البشرية والمالية إلى أقصى حد وطلبت مساعدة تقنية في هذا الميدان.

٣٨- وطلبت البلدان التي أعدت بالفعل برامج عملها الوطنية دعماً للقيام على وجه السرعة بتنظيم عمليات استشارية من أجل إبرام اتفاقات شراكة.

٣٩- ونظراً لنقص الموارد المالية لمكافحة التصحر والجفاف في المنطقة، أعربت البلدان عن الحاجة الماسة إلى توفير موارد مالية جديدة لمرفق البيئة العالمية وفتح شباك خاص بالمشاريع المتصلة بالتصحر في هذا المرفق للتغلب على ما يعتبر عقبة مالية تعوق عملية التنفيذ.

٤٠- وأكدت البلدان الأطراف المتقدمة أن منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي قدمت تقارير صريحة ومفيدة وحسنة التنسيق أدت إلى إجراء مناقشات جيدة، وأعلنت استعدادها لإجراء تعديلات من أجل مواصلة هذه العملية وتحسينها. كذلك أكدت أن الحاجة إلى دعم مالي وتقني إضافي وجديد، لا سيما فيما يخص وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية حاجة معترف بها صراحة في المنطقة، آخذة في الاعتبار كون بعض بلدان هذه المنطقة حققت تقدماً هاماً في توزيع واستخدام الموارد المحلية لمكافحة التصحر والجفاف.

٤١- وتمثلت المسألة الأخرى التي تناولتها هذه الأطراف في الاعتراف بأن من الممكن جداً تحقيق تآزر بين اتفاقيات ريو وتعزيز التعاون الأفقي في المنطقة.

(د) شمال البحر الأبيض المتوسط وأوروبا الشرقية

(سيُستكمل فيما بعد)

٤٢- تتفاقم مشاكل إزالة الأحراج وتحات التربة ونضوب الماء وتدهور الأراضي الرعوية وملوحة الماء في بلدان أوروبا الشرقية بفعل التلوث الكيميائي للتربة الناجم عن كثرة استخدام الأسمدة والنفايات الصناعية. وتتطلع الدول الأطراف المدرجة في مرفق التنفيذ الجديد المتعلق بأوروبا الوسطى والشرقية إلى وضع إطار للتعاون

الإقليمي. ويمثل الانتقال من التخطيط المركزي إلى الاقتصاد الخاص في بلدان الاتحاد السوفياتي السابق تحدياً وفرصة لتحسين إدارة الموارد الطبيعية في الظروف الصعبة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن لهذه البلدان، إذا منحت الوسائل اللازمة، أن تقدم مساعدة مفيدة فيما يخص المسائل العلمية والتقنية، خاصة لفائدة بلدان آسيا الوسطى.

(هـ) التقارير المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة

٤٣- شددت البلدان الأطراف المتقدمة على صلات الاتفاقية بمجالات مثيرة للاهتمام مثل تخفيف حدة الفقر، وحفظ صفحة الأرض، والاستدامة الإيكولوجية، وتعزيز الإنتاجية. وتؤيد هذه الأطراف اتباع نهج كلي في هذا السياق. وبينت جهودها المبذولة دعماً لعملية التنفيذ، واقترحت مزيداً من التحسينات. وعرض كل بلد من سائر البلدان الأطراف المتقدمة أهداف سياسته في مجال التعاون الإنمائي، ومجالات الموضوعات التي تدعمها، والنطاق الجغرافي لتدخلها، وقدم تقديرات لما يقابل ذلك من استثمارات مالية في أثناء إيراد التفاصيل عن بعض أنشطتها الجارية. وأعرب الأطراف عن استعدادهم لتعزيز الشراكة الفعالة مع جميع الجهات صاحبة المصلحة ولتبادل المعارف والخبرة التقنية. وسلموا عموماً بضرورة زيادة الوعي لا سيما في الميدان، والتزموا بمواصلة تحسين تبادل المعلومات.

٤٤- وحددت معظم البلدان الأطراف المتقدمة التخفيف من حدة الفقر باعتباره الهدف الرئيسي للتنمية الدولية. وشجعت البلدانَ الناميةَ الأطراف على النظر في طريقة يمكن بها التشديد على نحو أوضح على الإمكانات الهامة للاتفاقية في مجال مكافحة الفقر، فأوردت على سبيل المثال استعراض عمليات استراتيجية التخفيف من حدة الفقر استعراضاً سنوياً يتيح فرصة لدمج الاهتمامات المتعلقة ببرامج العمل الوطنية. وشدد المانحون أيضاً على ضرورة ضمان جعل التصحر جزءاً منسجماً من أجزاء الأُطر الإنمائية في البلدان المتلقية، لا سيما الأُطر الوطنية للتنمية المستدامة. وأما التآزر بين تقييم النظام الإيكولوجي في الألفية وبين الاتفاقية فقد اعتبر أيضاً استراتيجية هامة.

٤٥- ويوجد دور هام لجهات التنسيق الوطنية تقوم به في مجال التنسيق والإدخال في الاتجاه الرئيسي والتآزر، وهذا دور أساسي في إبراز صورة الاتفاقية. وأشار بعض المانحين إلى توفر الموارد المالية فذكر ممثل المملكة المتحدة بالذات أن بلاده تنظر في تقديم الدعم باكراً بغية زيادة الموارد المالية في أثناء التجديد القادم لموارد مرفق البيئة العالمية.

(و) التقارير المقدمة من المنظمات الدولية

٤٦- كذلك أبرزت المنظمات الدولية مجالات تركيزها في دعم تنفيذ الاتفاقية. وطرحت آراءً بشأن القيود التي تواجه تنفيذ البرامج بسبب كون الموارد الآن محدودة أكثر مما كان متوقعاً عند اعتماد الاتفاقية. وقدمت بعض المنظمات تقييمها للتقدم المحرز في التنفيذ في بلدان معينة، وطرحت آراءها في الدور الذي قد تقوم به في المراحل القادمة من مراحل تلك العملية.

٤٧- ولاحظ الرئيسان المشاركان أنه لم يقم إلا عدد قليل من المنظمات الحكومية الدولية بتقديم تقارير إلى الفريق العامل المخصص. وفيما أعربا عن تقديرهما لمن قدموا تلك التقارير لاحظوا أن ذلك يبين الحاجة إلى إدماج الاتفاقية بحسم أكبر في الاتجاه الرئيسي لبرامج العديد من الوكالات الدولية.

(ز) ممثلو لجنة العلم والتكنولوجيا

٤٨- لاحظ ممثلو لجنة العلم والتكنولوجيا أن التقارير تتضمن معلومات نادرة تتصل بالأنشطة العلمية أو التكنولوجية. وتشير التقارير في جملة أمور إلى غياب المعايير المشتركة، وعدم توفر فرص الوصول إلى قواعد البيانات ذات الصلة، والحاجة إلى إجراء مسوح ميدانية واتخاذ تدابير لبناء القدرات بهدف تجهيز وتحليل البيانات التي يُحصل عليها من خلال نظام المعلومات الجغرافية ونظام المعلومات البيئية. ولا بد من تعزيز مبادرات إدارة البيئة من خلال تدابير إضافية لبناء القدرات، لا سيما على صعيد المجتمع المحلي. وتوجد حاجة إلى تحديد أهداف مرحلية ملموسة وأُطر زمنية ومؤشرات لقياس الأثر الإيجابي في معيشة السكان المحليين وحالتهم الاقتصادية نتيجة لما يُبذل من جهود في مكافحة التصحر.

٤٩- ولا يورد إلا القليل من التقارير معلومات مفصلة عن الطريقة التي تستخدم بها الأطراف مؤشرات التنفيذ أو مؤشرات الأثر أو عما إذا كانت هذه المؤشرات تختبر في الميدان وفقاً للطلب الوارد في مقررات مختلفة من مقررات مؤتمر الأطراف. ولم يقدم أي سبب لعدم اعتماد الأُطر التي وضعتها لجنة العلم والتكنولوجيا على نطاق أوسع. وتوضع حالياً مؤشرات عديدة كجزء من مبادرات بيئية أخرى مثل خطة العمل البيئية الوطنية، وتقرير حالة البيئة، واستراتيجيات الحفظ الوطنية. غير أن معظم البلدان تعتزم وضع معايير ومؤشرات كجزء من عملية برامج العمل الوطنية بغية تيسير اتباع نهج يقوم على نظام محدد إزاء صنع السياسة العامة.

٥٠- وذكر العديد من البلدان عدم كفاية نظام المعلومات الجغرافية و/أو نظام المعلومات البيئية المتاح لجهات التنسيق في مجال التصحر. أما البلدان التي لديها نظام عامل للإنذار المبكر فتشير إلى أن هذه النُظم تتعلق في معظم الأحيان بالأمن الغذائي وليست محددة تحديداً كافياً لمجال التصحر. ومما يعرقل النجاح في رصد التقدم الذي يُحرز في مكافحة التصحر عدم وجود تنسيق بين المؤسسات الوطنية، ونقص المعلومات التي تنشأ عن مشاريع تمول من

منظمات دولية. وهذه العوامل تؤثر أيضاً في صنع السياسة العامة على نحو مناسب في الوقت الحاضر. ومن الصعب بالتالي أن تمتثل جهات التنسيق للمعايير الواردة في "دليل المساعدة" لوضع التقارير الوطنية.

٥١- وذُكر أيضاً أن بعض التقارير تُبرز الحاجة إلى التدريب على بناء القدرة وعلى إجراء مسوح ميدانية بغية إنشاء مواقع ريادية لاستكمال معلومات وبيانات التصحر الناشئة عن التكنولوجيا المتقدمة مثل الاستشعار عن بُعد ونظام المعلومات الجغرافية و/أو نظام المعلومات البيئية.

٥٢- يشير العديد من التقارير الوطنية المقدمة من البلدان الأطراف المتقدمة المتأثرة إلى المساعدة التقنية التي تقدمها بصدد مسائل البيئة العالمية، ولكن هذه التقارير لا تتناول مباشرة مسألة التصحر. ويوصي ممثلو لجنة العلم والتكنولوجيا بأن يقدم في المستقبل وصف أفضل في هذه التقارير لأنشطة تقنية وعلمية محددة يضطلع بها في مكافحة التصحر وأن تذكر بوضوح المنهجيات المستخدمة في جمع المعلومات عن المعارف المحلية وغير ذلك من الجوانب التقنية المتصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا.

(ح) ممثلو الآلية العالمية

٥٣- عرض ممثلو الآلية العالمية أنشطة الآلية. وقد أبرزت مداخلات الآلية العالمية أن تغطية الاتفاقية واسعة سعة تكفي لشمول الحوافز المباشرة وغير المباشرة للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في المناطق المتأثرة، بما في ذلك أنشطة الإنتاج والحفظ، والهياكل الأساسية والخدمات في المجال الاجتماعي - الاقتصادي، ودعم أشكال المعيشة البديلة. وبالتالي سلموا بالحاجة إلى هيئات تنسيق وطنية للاتفاقية كي تعمل مع الإدارات التقنية المعنية بغية تشجيع تعبئة الدعم المذكور أعلاه وتوجيهه إلى المناطق المتأثرة. وكجزء من عملية الموازاة، تشجع الآلية العالمية الاستعراض المقارن على الصعيد الميداني، والتحليل المنهجي لأدوات التمويل المتوفرة، وتحديد الإطار التشاوري الأنسب للشراكة بهدف تعزيز أهداف الاتفاقية. وأشارت الآلية العالمية إشارة خاصة أيضا إلى الحاجة إلى التعاون مع المنظمات الاقليمية باعتبارها محفلاً للحوار، وأداة للتنسيق بين عمليات التدخل عبر الحدود والتنسيق بين السياسات العامة، وكمحطة يتوقع أن تكون أكثر كفاءة من حيث التكاليف على طريق تقديم الدعم إلى البلدان في عملية برامج العمل الوطنية. وذُكرت أيضا أهمية التعاون بين بلدان الجنوب.

جيم - نقاط رئيسية بشأن المواضيع الأساسية

٥٤- بوجه الاجمال، جاء في التقارير التي قدمت والمناقشات التي جرت تأكيد وتفصيل للنقاط الرئيسية في ما جرى من نقاش وتبادل للآراء في أثناء الجزء الأول من دورة الفريق العامل المخصص، وهي النقاط الواردة في مرفق المقرر ٢/م أ-٤.

١- تحديد أفضل الممارسات وحالات النجاح

٥٥- تقوم بعض البلدان حاليا بوضع وثائقها لعمليات استراتيجية الحد من الفقر و/أو بدأت بإدراج تدابير لمكافحة التصحر في الإطار المؤهل لمبادلة الديون. ورأى المشاركون أن هذا يمكن أن يكون أداة مفيدة جداً للنجاح في تبسيط برامج العمل الوطنية أو الأنشطة المتصلة بالاتفاقية وإدراجها في الاستراتيجيات العامة للتنمية الوطنية، مما يؤدي بالتالي إلى اجتذاب التمويل إلى مشاريع التصحر. غير أنه ذكر أيضا أن البلدان النامية المتأثرة ليس مطلوباً منها جميعاً أن تضع أو أن تكون لديها الرغبة في وضع وثيقة عملية استراتيجية للحد من الفقر. وبالتالي سلموا بضرورة التنسيق بين أُطر المساعدة القائمة.

٥٦- وقد ساعدت نظم المعلومات الوطنية الخاصة بالتصحر والقائمة في بعض البلدان مساعدة عظيمة في تعزيز تدفق المعلومات لا بين الوكالات الحكومية أو مؤسسات البحوث العلمية فحسب ولكن أيضا بينها وبين المجتمع المدني وأوساط المنظمات غير الحكومية.

٥٧- وعلى الصعيد المؤسسي، بُذلت الجهود لتعديل الإطار التنظيمي والمعياري بحسب مقتضيات الاتفاقية، لا سيما تشجيع استخدام الموارد الطبيعية استخداما أرشد في إطار الاتفاقية، وتحسين نظم ملكية الأراضي، والأخذ بتقييم الأثر البيئي أو الحفز على اتخاذ المبادرات من قِبَل المستثمرين العاملين في القطاع الخاص.

٥٨- وفي البلدان الكبيرة، تعززت العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات/الأقاليم والحكومات المحلية والمجتمعات المحلية وذلك من خلال عملية الاتفاقية ونشأت عن ذلك عدة أجهزة للتنسيق، وسلطات وسيطة، ومجموعات للمساعدة الذاتية.

٥٩- وأحرز تقدم أيضا في إطلاق حوار واسع في سياق إعداد برامج العمل الوطنية، وفي ضمان التوزيع واسع النطاق لبرامج العمل الوطنية والشعور العام بأنها صادرة عن أصحابها. وتبينت فعالية الدعم الذي يقدمه المنسقون المقيمون التابعون لمنظومة الأمم المتحدة كلما توفرت الموارد للمكاتب الميدانية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي لدعم عملية وضع برامج العمل الوطنية. وفي بعض الأحيان، تبين أنه من الممكن تحسين الظروف المطلوبة لقيام الشراكة وذلك من خلال تحديد وتنسيق المبادرات المتكاملة من خلال أدوات التخطيط القطاعية أو الموضوعية.

٦٠- أما نُهج المشاركة مشاركة تنطلق من القاعدة إلى القمة على الصعيد المحلي فكثيرا ما لقيت دعم آليات التشاور على الصعيدين الإقليمي والمحلي التي يمكن أن تساعد في قيام المشاركة اللامركزية من قِبَل الجهات صاحبة المصلحة والمستفيدين النهائيين من الموارد الطبيعية في عملية التنمية في برامج متنوعة تتجاوز نطاق الاتفاقية. وهذه النهج تيسر تعزيز دور المرأة في التنمية الريفية. أما استراتيجيات الاتصال التي وضعت لهذا الهدف فتجمع بين التكنولوجيات التقليدية والحديثة دعما للتنمية القائمة على المشاركة.

٦١- وقد أبلغت بلدان ومنظمات غير حكومية عن إحراز نتائج إيجابية في مجال تعزيز القدرات الخاصة بجهات فاعلة رئيسية في المجتمع المدني وهي قدرات لتحديد ومواجهة التحديات المتصلة بالتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يمكن أن تظهر في الطبعة المنقحة القادمة من "دليل المساعدة" تدابير لدعم التنمية القائمة على المشاركة.

٦٢- وقد أبلغت البلدان الأطراف المتقدمة المتأثرة عن إحراز نجاح في جهودها الرامية إلى التوعية، وأعربت عن شعورها بالارتياح للاستجابة القوية من جانب سكانها وبلدياتها ومؤسساتها الأكاديمية التي أبدت اهتماما متزايدا بالمسائل التي تتصل بالاتفاقية.

٦٣- وسُجِّل النجاح في تجارب عديدة بفضل الجمع بين المقاولة الخاصة، والتعبئة الاجتماعية، وتطبيق تكنولوجيات مناسبة. ومن المجدي اقتصادياً في ظروف القحل استخدام الري بالقطرات، وتكييف التربة، وإنتاج محاصيل الزراعة المائية. أما مشاريع السياحة الإيكولوجية فتساهم في وقاية المحميات الطبيعية. وقد أحرز تقدم على صعيد الجزئيات في المناطق المعنية مثل الاستخدام الكفؤ للمياه النادرة، واستصلاح الأراضي، وإدارة المراعي أو حماية الغطاء النباتي. ويتوقع من تطوير البرامج في إطار الاتفاقية أن يؤدي إلى تكاثر وتكرار هذه التجارب الناجحة على الصعيد الميداني.

٦٤- وفيما يتعلق بالتعاون العلمي، لوحظ أن مراكز البحوث التابعة للفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية يضطلع بعمل هام في الأراضي الجافة في مجالات خصوبة التربة، والنباتات القادرة على احتمال الظروف القاسية، وبروتوبلازم الخلايا التناسلية. وثبت في حالات عديدة نجاح الجمع بين الطرق التقليدية والتكنولوجيات الحديثة.

٦٥- وباختصار، اتفق الأطراف على ضرورة تحديد ووصف عمليات التدخل الناجحة وقياسها كمياً بغية اجتذاب الاستثمارات وزيادة فعالية وكفاءة البرامج في مجموعة واسعة من الميادين منها الميادين التي تبدأ بالسياسة العامة وتنتهي بالشراكات، والميادين التي تبدأ بممارسات المشاركة المحلية وتنتهي بطرائق الأحياء الفيزيائية المحددة.

٢- تحديد الصعوبات والعوائق والتحديات الرئيسية

٦٦- فصَّلت تقارير عديدة القيود التي لا يزال يتعين كسرها من أجل الانطلاق الكامل في عملية التنفيذ.

(أ) التهديد المستمر للنظم الإيكولوجية في الأراضي الجافة

٦٧- منذ انعقاد الدورة الأولى للفريق العامل المخصص أكدت الأوساط العلمية الدولية أن الاتجاهات المتسارعة في تغير المناخ، في سياق الجفاف المتزايد تدهوراً، وعدم ثبات أنماط هطول الأمطار، وندرة المياه المؤكدة تعتبر تهديداً متزايداً للأطراف المتأثرة في هذه الاتفاقية. ويرجح أن تنتشر آثار استمرار التدهور إلى خارج حدود

الأراضي الجافة. ويصعب إجراء تقييم دقيق لهذا التهديد على الصعيد القطري بسبب عدم وجود بيانات دقيقة عن تدهور الأراضي وعدم كفاية القدرات المناخية والمائية.

(ب) السياسة العامة الكلية والأطر التشريعية

٦٨- لوحظ أن برامج العمل الوطنية في إطار الاتفاقية تشمل عدداً من المجالات الحاسمة التي أبرزت في الاستراتيجيات الإنمائية مثل الزراعة أو الحراجة أو إدارة المياه. وتنسجم الاتفاقية مع العديد من السياسات التي ينادى بها مثل زيادة اللامركزية والإدارة الديمقراطية للموارد الوطنية، وتحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للفئات متدنية الدخل أو حفظ طبقة التراب السطحية الخصبة التي تعتبر خيراً مشتركاً يديم الانتاجية الزراعية.

٦٩- وينبغي للأطراف ضمان معالجة قضايا السياسة العامة معالجة ثابتة في العديد من الوزارات القطاعية ومنابر المفاوضات. أما السياسات غير المناسبة على المستوى الكلي في مجالات مثل الممارسات التجارية أو الدعم الزراعي فيمكن أن يكون لها أثر بارز في أنماط استخدام الأراضي. وتوجد حاجة إلى إقامة تكامل أفضل بين السياسات البيئية والاقتصادية، وكذلك ضمان تعزيز الامتثال حيث توجد أطر تشريعية مناسبة. ويمكن أن تعرقل نظم ملكية الأراضي إحراز تقدم في مكافحة التصحر.

(ج) التنسيق على الصعيد القطري

٧٠- إن اتصاف مكافحة التصّحُر بتعدد القطاعات ينطوي على نشوء تعقيدات كثيرة في عملية تعزيز التعاون بين الوزارات. وإضافة إلى ذلك، إن التكاثر المتنامي للبرامج والصناديق والمؤسسات يمكن أن ينشئ عراقيل تعترض سبيل التنفيذ الفعّال من حيث التكاليف لسياسات التنمية المستدامة. وتعرب الأطراف عن الأمل في أن يولى الاهتمام المناسب للصكوك البرنامجية المتصلة بالاتفاقية عندما تعلن الأطراف التزاماتها بموجب صك قانوني دولي ملزم. وفي هذا السياق، فإن العملية المقترحة لإدماج برامج العمل الوطنية في أطر استراتيجية أوسع نطاقاً قد تتبع شروطها الخاصة بها هي عملية ينبغي لها أن تراعي سلامة عملية برامج العمل الوطنية.

٧١- أما في النظم الإيكولوجية التي تتصف بالتصحر فإن برنامج العمل الوطني لا يعترف به اعترافاً كافياً باعتباره أساساً مفيداً لجعل تدابير التآزر جزءاً مكملاً، على سبيل المثال، لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيئي. ويمكن لبرنامج العمل الوطني أيضاً أن يبرز بمزيد من الحسم الجوانب البيئية الحرجة في إطار التركيز الحالي على استراتيجيات تخفيف حدة الفقر. غير أن البرمجة والإدخال في الاتجاه الرئيسي يشكلان عملية تحتاج هي ذاتها إلى دعم تمكيني فيما تبقي على نهج المشاركة.

٧٢- وفي هذا السياق، أبرزت البلدان الأطراف المتقدمة من جديد حاجة البلدان الأطراف المتأثرة إلى إدماج تدابير تتصل بالاتفاقية في المفاوضات المتعددة الأطراف مع البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك مع البلدان الأطراف المتقدمة في المفاوضات الثنائية. وفي كل حالة من هذه الحالات، ينبغي أن تشارك في الحوار وزارة المالية، أو لجنة التخطيط أو مكتب رئيس الوزراء أو أية إدارة تربطها علاقات بالمانحين. غير أن جهات التنسيق في البلدان النامية المتأثرة تواجه، من ناحية، مؤسسات متعددة الأطراف قلّت مواردها؛ ومن ناحية أخرى، لا تجد هذه الجهات دائماً أن الشركاء الثنائيين على علم كافٍ بالاتفاقية. وليس للبلدان الأطراف المتقدمة وجود ثنائي في جميع البلدان الأطراف المتأثرة المعنية.

٧٣- وسُلِّم بأن البلدان الأطراف المتقدمة، باعتبارها شركاء تعاونٍ، تتخذ خطوات لجعل الاتفاقية في صلب عملية تقديم المعونة لديها، ودعيت هذه البلدان إلى تعديل إجراءاتها في مجال تقديم الموارد البرنامجية تعديلاً يكفي للوفاء بالتزامها كأطراف في هذا الصك. ومن المفيد كل الفائدة في هذا الصدد تعزيز فهم الخطوات التي من الضروري اتخاذها في هذه المرحلة في عملية الاتفاقية لدى سفاراتها والممثلين الميدانيين لوكالاتها التي تقدم المعونة.

(د) تمويل الاتفاقية ونقل التكنولوجيا

٧٤- حدّد البعض توفير التمويل باعتباره النقص الهيكلي في الاتفاقية. أما تعبئة الموارد المالية من البلدان الأعضاء ومن الشركاء الدوليين فتبرز كتحدٍ رئيسي، لا سيما فيما تنتقل العملية من مرحلة إعداد برنامج العمل الوطني إلى مرحلة تنفيذه. وعلى سبيل توضيح هذه النقطة، أبلغت مالي التي أنجزت عملية المائدة المستديرة عن تلقيها دعماً بنسبة ٣٠ في المائة من حاجاتها المحددة. ولا بد من جسر هذه الفجوة بين الحاجات والمعونة المالية من خلال إنشاء آليات في القطر المعني لترتيبات الشراكة.

٧٥- أما تحديد أشكال مختلفة من أشكال المساعدة على أساس منطقة محلية معينة فمن شأنه أن ييسر تلاقي القطاعات وبيان المساعدة الخارجية على نحو أفضل. ومن شأن هذا النهج أيضا أن يدعم التنسيق الميداني الفعّال في البلدان المتأثرة بين اتفاقيات ريو الثلاث.

٧٦- وذكر أيضا وجود حاجة شديدة إلى الدعم المالي على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي. ورغم اتفاق الأطراف على منطق معالجة بعض تحديات النظام الإيكولوجي الهامة على الصعيد الإقليمي، تحتاج الهيئات دون الإقليمية والإقليمية إلى تعزيز يمكّنها من المشاركة الكاملة في تنفيذ الاتفاقية. ومن الضروري أن تركز المبادرات على حالات النجاح القائمة فعلاً. وتكرار أفضل الممارسات يمكن أن يكون بمثابة أداة مفيدة لتعميم المعارف والطرق الحالية.

٧٧- وينبغي البحث عن سبل بديلة في مجال مكافحة التصحر مثل إيجاد فرص في السوق للقطاع الخاص، لا سيما في قطاع السياحة، لاجتذاب التمويل لأغراض مكافحة التصحر. والتآزر مع اتفاقية التنوع البيولوجي يمكن أن يعزز فرص إنشاء منتجعات للسياحة الإيكولوجية تصون وتحفظ النظم الإيكولوجية الهشة مثل المناطق الجافة.

٧٨- وذكر أنه يمكن للآلية العالمية أن تتصدر عملية استعراض لمصادر تمويل الاتفاقية، بما فيها مصادر تمويل بديلة مثل المؤسسات الخاصة وصناديق القطاع الخاص الإنمائية وما إليها. ويتوقع من الآلية العالمية أيضا أن تجمع الموارد لنقل التكنولوجيا. وذكر بوضوح أن دور الآلية العالمية في الموازاة وبناء الشراكات لا يمكن أن يكون دوراً فعالاً إلا بمشاركة نشطة من جانب شركاء التنمية من خلال ما يقدموه من مساعدة مالية ويوفروه من أطر للتعاون التقني.

٣- مستوى مشاركة جميع الفعاليات، بما في ذلك الدعم المالي والتقني المقدم من البلدان المتقدمة النمو

٧٩- تُعبر العروض عن مستويات مختلفة من مستويات الإرادة السياسية من خلال عمليتي صنع القرار وتوزيع الميزانية على الصعيد الحكومي، ولو أن الأمر لا يزال يحتاج إلى إحراز المزيد من التقدم في العديد من البلدان بهذا الخصوص. ولقد شارك رؤساء الدول في الحملات الوطنية لغرس الأشجار، فيما شاركت مكاتب رؤساء الوزراء أحياناً في أنشطة التنسيق. وخطط وطنية عديدة تشمل الآن مكافحة التصحر.

(أ) العملية الإنمائية القائمة على المشاركة التي تضم المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية

٨٠- إن مشاركة المنظمات غير الحكومية وكيانات المجتمع المدني أساسية لوضع وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ولقد أشار معظم عروض التقارير الوطنية تحديداً إلى مشاركة المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية في المشاورات فيما يتعلق باستنباط خطط لمكافحة الجفاف ومكافحة التصحر.

٨١- غير أن الأمر لا يزال يحتاج إلى أكثر من ذلك لإدراج المنظمات الشعبية في صلب عملية صنع السياسات واتخاذ القرارات. والعديد من الدول يفتقر لحضور قوي من جانب المجتمع المدني، وبالتالي فهي عُرضة لفشل خطط تنفيذ الاتفاقية فيها. وإنه لمن مسؤولية المؤسسات التي هي مراكز التنسيق بالنسبة للاتفاقية (بدعم من أمانة الاتفاقية، والآلية العالمية، والمؤسسات التي يهمها الأمر) الدفاع بشدة عن إشراك ممثلي القطاع غير الحكومي في التشاور من أجل صنع القرار. وعلى مراكز التنسيق الوطنية أن تطور بيئة قانونية تيسيرية، في إطار برامج العمل الوطنية في بلدانها، كيما يتسنى لعناصر المجتمع الدولي أن تقدم مساهمتها القيمة فضلاً عن تعبئة السكان المتأثرين من الجفاف من أجل التنفيذ الناجح للمشاريع.

٨٢- وبهذا الخصوص، وجهت أيضاً المنظمات غير الحكومية نظر الفريق العامل المخصص إلى المشكلة المتصلة بممثلي المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية والمنظمات النسائية في المبادرات الإقليمية و/أو دون الإقليمية ذات الصلة لاتفاقية مكافحة التصحر. ومن الأهمية بمكان تشجيع الاجتماعات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية وأيضاً اجتماعات المنظمات غير الحكومية. فمن شأن ذلك أن يدعم قدرتها على تقاسم الخبرات (مثل حملات زيادة الوعي، وتعبئة قطاعات المجتمع المدني، والتعاون مع أصحاب المصالح الآخرين، والوفاء بالاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية، وأفضل الممارسات، إلخ). ويمكن أن تساعد المبادلات بشكل خاص البلدان التي لم تتطور فيها بعد المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمعات المحلية.

٨٣- ولاحظ بعض المندوبين وجود أوجه قصور في إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والنساء في عمليات برامج العمل الوطنية، كما ينعكس ذلك في البعض من التقارير القطرية للأطراف. وهناك حاجة إلى تحسين دليل المساعدة من حيث وضع وإدراج مقدار محدد من المؤشرات بشأن مشاركة المجتمع المدني في عملية وضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية وبرامج العمل الإقليمية. ومن الحيوي بطبيعة الحال إشراك المنظمات غير الحكومية في وضع هذه المعايير.

٨٤- والصلة بين اللامركزية والمراقبة المحلية والوصول إلى الموارد الطبيعية والتصحر أُشير إليها عدة مرات من وجهة نظر موارد المجتمعات المحلية ومسائل حيازة الأراضي. والروابط بين أنظمة حيازة الأراضي وتردي البيئة تحتاج إلى مزيد الاستكشاف وإلى تضمن مناقشة لأنظمة الحوافز، وحق استخدام الأراضي وملكيتها.

(ب) إنشاء آليات تشاورية لإبرام اتفاقات شراكة

٨٥- لا بد من تقديم دعم البلدان الأطراف المتقدمة لتنفيذ الاتفاقية عبر آلية محددة بوضوح. وقد أكمل العديد من برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية والإقليمية مرحلة التصميم والمرحلة التشاورية المفضية إلى توافق الآراء لدى أصحاب المصالح حول الأنشطة الموضوعية والنتائج المنتظرة من هذه البرامج. غير أن المرحلة العملية لا يمكن أن تتجسد بدون موارد. وطُرح السؤال لمعرفة النقطة التي يمكن فيها للأطراف في هذه المرحلة أن تعتبر أن أدوات الاتفاقية قد دخلت حيز النفاذ فعلياً.

٨٦- ولعل الإجراء الرئيسي ذا الأولوية الذي تم تحديده على أنه المضي بعملية الاتفاقية قُدماً على المستوى الوطني يتمثل في إقامة عملية تشاورية قطرية والاعتماد عليها لوضع ترتيبات شراكة، بوصف ذلك شرطاً لا غنى عنه لجعل الاتفاقية عملية. وهذا الإجراء يستجيب لتحليل القيود المبين في الفقرات أعلاه. وفي هذا السياق لا بد أن يكون الإسهام الخاص بكل واحد من الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين محددا بمزيد من الوضوح. والميزة

المقارنة لمكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الميدانية في دعم هذه العملية بشكل ملموس، متى توافرت الموارد، قد ثبتت في العديد من البلدان.

٨٧- ولا بد من إعادة النظر في الدور القيادي في حفز المصلحة والتنسيق والدعم على المستوى الثنائي. فعلاً فإن تنسيق التدفقات المالية الخارجية اعتُبر أيضاً تحدياً صعباً. ويمكن مزيد تقييم فائدة دور القيادة لتسهيل التدفق المتواصل للمعلومات ولتعزيز المستوى المستحسن لعلاقات العمل والاتصالات.

٤- الروابط وأشكال التآزر مع اتفاقيات أخرى في مجال البيئة والتنمية

٨٨- لاحظت بلدان عديدة من البلدان الأطراف المتأثرة أن أقاليمها لا تزال توفر قدراً هائلاً من ثراء الأجناس وأن حماية التنوع البيئي لا يمكن تأمينها بدون اتخاذ تدابير لمكافحة تردي الأراضي والتصحر. وبهذا المعنى فإن الاتفاقية توفر مجموعة واسعة من الأدوات المناسبة تماماً لحفظ الطبيعة ولا بد من تحديث قدرتها المحتملة بشكل أكثر وضوحاً.

٨٩- ولا بد من زيادة تعزيز الروابط وأشكال التآزر مع اتفاقيات البيئة المتعددة الأطراف الأخرى و/أو الأُطر الاستراتيجية في مجال البيئة والتنمية، من خلال مبادرات ملموسة. وبرامج التآزر التي لها أساس إقليمي في الأراضي الجافة يمكن تشجيعها من خلال مبادرات لبناء القدرات، ويمكن أن توفر دعماً أكثر استدامة لحماية التنوع البيئي، وعزل الكربون، وحماية الأراضي الرطبة، وغير ذلك من الموضوعات التي تهم التنمية المستدامة.

٩٠- وتجري حالياً بعض الجهود لتشجيع تحقيق تكامل المناهج بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. ولوحظ أن المبادرات المقبلة في إطار المحفل الدولي للغابات لا بد من إدراجها أيضاً في هذه الجهود. والدعم من خلال برنامج العمل المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية مكافحة التصحر يمكن أن يساعد البلدان المتأثرة في جهودها التقييمية. وأُشير إلى أن الدورات التدريبية الوطنية التي تشارك فيها مراكز تنسيق الاتفاقيات البيئية ذات الصلة يمكن أن تزيد تسهيل استخلاص النتائج من برامج العمل المشتركة.

٥- الاستراتيجيات التي وُضعت في إطار خطط و/أو سياسات التنمية المستدامة

٩١- اتفقت الأطراف على أنه يمكن الدعوة، حسب الاقتضاء، إلى طلب الإدماج مع أدوات أخرى مثل برامج العمل دون الإقليمية، ولكن يجب ألا يكون ذلك بمثابة فرض مشروطية جديدة على تنفيذ معاهدة دولية. والأُطر مثل الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وبرامج العمل دون الإقليمية، وخطط التنمية الوطنية، وسائر اتفاقيات ريو، وخطة عمل الغابات الاستوائية، واستراتيجية صون الطبيعة الوطنية، وإطار الأمم المتحدة للمساعدة

الإنمائية، وبرنامج العمل الوطني في مجال البيئة، أو غير ذلك من الأُطر الثنائية التوجه، كلها لها صلة وثيقة جداً باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ولكنها تسعى إلى تحقيق أهدافها الخاصة.

٩٢- ولكي تكون مسائل اتفاقية مكافحة التصحر ممثلة كلياً في عملية تنسيق السياسات والأُطر الاستراتيجية للتنمية المستدامة، من الضروري أن تيسر وكالات ومنظمات المعونة الممثلة على المستوى القطري والتي لها نفوذ مهمة مراكز التنسيق الوطنية في الاتصال وتعزيز التماسك بين أدواتها في مجال التخطيط.

٩٣- ومن شأن وضع سياسة متكاملة لإدارة استخدام الأراضي والموارد الطبيعية للأراضي الجافة أن يسهل تماسك التخطيط وإدماج التنمية الاجتماعية والاقتصادية بوصفها أداة من أدوات مكافحة التصحر.

٩٤- ويمكن أن تستفيد مراكز التنسيق الوطنية من استنباط مبادئ توجيهية عامة بشأن تنسيق الأُطر الاستراتيجية في سياق اتفاقية مكافحة التصحر، ولا سيما فيما يتصل بالتآزر المنشود بين اتفاقيات ريو.

ثانياً - الاستنتاجات والتوصيات الملموسة المقدمة من الرئيسين المشاركين بشأن اتخاذ المزيد من التدابير في تنفيذ الاتفاقية

ألف - الاستراتيجيات وأُطر السياسات العامة

٩٥- رحبت الأطراف بعقد مؤتمر القمة المقبل ريو + ١٠ بشأن التنمية المستدامة، ورأت في ذلك فرصة هائلة لحشد المزيد من الإرادة السياسية والموارد المالية لتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٩٦- وتعترف الأطراف بأن التحدي المتمثل في وضع برنامج العمل الوطني في صلب أُطر استراتيجية أوسع وإدراجه فيها أو في عمليات تشاورية من أجل التنمية المستدامة إنما هو مسألة معقدة من المفروض أن تعالج من خلال آلية تشاور مناسبة على المستوى القطري.

٩٧- وعلى البلدان الأطراف، التي هي أعضاء في مجالس إدارة المنظمات المتعددة الأطراف والوكالات التقنية ومصارف التنمية، تسهيل انسجام أُطر السياسات العامة والاستراتيجيات هذه مع وفائها بالتزاماتها في إطار الاتفاقية. ومؤتمر الأطراف الوشيك قد يرغب في دعوة هذه الأطراف إلى تشجيع استجابة مباشرة أكثر من جانب هذه المنظمات لاحتياجات السكان في الأراضي الجافة من خلال عملية تنفيذ الاتفاقية. وبهذا الخصوص، فإن التعاون الناشئ بين اللجنة الأوروبية والبلدان المتأثرة في آسيا ومنطقة الكاريبي والمحيط الهادئ يستحق كل التشجيع.

٩٨- ويظل التقييم الشامل والاستيفاء المنتظم لمركز التصحر في جميع أنحاء العالم ضرورة. ولا بد أن تكون المبادرات الحديثة العهد المتعددة الأطراف ذات الصلة مرتبطة على نحو أوثق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. فعلى سبيل المثال يجب على مديري الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وتقييم تردي الأراضي الجافة، ومبادرة الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه لصالح أفريقيا، أن يسعوا بشكل أنشط إلى التعاون مع مراكز التنسيق الوطنية للاتفاقية وإشراك هذه المراكز في البلدان ذات الصلة. وعلى نحو مماثل يجب دعوة مديري مبادرة بناء القدرات إلى التفكير في إدراج تقديم الدعم للشبكات الموضوعية الإقليمية للاتفاقية في برامجها.

٩٩- ولا بد للمناقشات الجارية حول السياسة الاقتصادية في المحافل المتعددة الأطراف، مثل منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن تراعي على نحو أفضل مضاعفات التجارة والتسعير والإعانات من أجل الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في الأراضي الجافة. ولمؤتمر الأطراف أن يدعو لجنة التجارة والتنمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية إلى إدراج المسائل ذات الصلة باتفاقية مكافحة التصحر في صلب نظرها في المسائل من وجهة نظر إمكانية وصول أكثر انفتاحاً لمنتجات الأراضي الجافة إلى الأسواق الدولية.

١٠٠- والقدرة المحتملة لاستثمار القطاع الخاص في الأراضي الجافة معترف به في قطاعات مثل التعدين، والصناعة المنجمية، والسياحة الإيكولوجية، وإنتاج النباتات الطبية، والمواد الجينية للصناعة الصيدلانية، والإنتاج الزراعي دون تربة. ومع ذلك لا بد من تقديم حوافز لتشجيع الاستخدام المستدام لموارد الأراضي من جانب المصالح التجارية. ويجب تشجيع استصدار مبادئ توجيهية ملائمة للبيئة لقطاعات الاقتصاد ذات الصلة في الأراضي الجافة، قصد ضمان تحقيق منافع على المستوى المحلي. وبهذا الخصوص فإن أمانة الاتفاقية مدعوة إلى مواصلة تعاونها مع الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية.

١٠١- ولتشجيع تماسك السياسات اللازمة في منظومة الأمم المتحدة، على مؤتمر الأطراف أن يدعو الأمين العام إلى توصية مديري الوكالات ذات الصلة ببذل جهد حاسم من أجل تحسين توجيه تدخل منظمات كل واحد منهم دعماً للاتفاقية ومن أجل مصلحة المجموعات المنخفضة الدخل في الأراضي الجافة في نهاية المطاف.

باء - الجوانب المؤسسية، بما في ذلك عملية استعراض التنفيذ

١٠٢- يُعتبر التنسيق على المستوى القطري ذا أولوية قصوى. والبلدان المتأثرة من بين الأطراف مدعوة إلى تشجيع إقامة تنسيق أوثق بين الاتفاقية ومراكز التنسيق الوطنية والهيئات الحكومية ذات الصلة المشاركة في توزيع المعونة الإنمائية، مثل وزارات المالية ولجان التخطيط وإدارات شؤون الخارجية المكلفة بتنسيق المعونة. ومراكز التنسيق الوطنية مدعوة إلى رفع درجة أولوية مكافحة التصحر في المفاوضات المتعددة الأطراف والثنائية.

١٠٣- وينتظر من البلدان الأطراف المتقدمة واللجنة الأوروبية أن تدعو بشكل أكثر صراحة الممثلين المحليين لوكالاتها للمساعدة أو سفاراتها إلى إقامة اتصال أكثر مباشرة مع مراكز التنسيق الوطنية قصد دعم وضع برامج العمل الوطنية، وإدراج البُعد البيئي للاتفاقية في صلب برامجها الإنمائية، وإدراج تحليل التكلفة البيئية والاجتماعية للأراضي الجافة في تحديد مشاريعها وتخطيطها.

١٠٤- والبلدان الأطراف المتقدمة مدعوة إلى استخدام عملية الاستعراض لزيادة تعزيز تنسيق جهودها الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية في مجال المعونة مع جهود البلدان الأطراف النامية المنفذة للاتفاقية. والبلدان الأطراف المتقدمة مدعوة إلى إدراج استنتاجات العملية في برمجة تدابيرها المقبلة في مجال المساعدة.

١٠٥- والمنظمات الدولية ذات الصلة مطالبة بالمساهمة بشكل نشط أكثر في عملية الاستعراض الوشيكة من خلال عرض للتدابير التي هي بصدد اتخاذها دعماً لبدء مرحلة التنفيذ العملي.

١٠٦- وتسلّم الأطراف بالحاجة إلى تكييف تقاريرها الوطنية مع الاحتياجات المتطورة لعملية التنفيذ، ولاسيما فيما يخص الأنشطة المتصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا وإشراك المجتمع المدني، وترجو من الأمانة بالتالي تعديل دليل المساعدة وفقاً لذلك للمساعدة على إعداد الجيل الثاني من التقارير الوطنية.

١٠٧- وجميع الأطراف متفقة على ضرورة التبادل المستمر للمعلومات والتقييم التحليلي قصد رصد تنفيذ الاتفاقية وتمكين مؤتمر الأطراف من اتخاذ التدابير المناسبة في السياق المتطور لقيودها وتقدمها. وتدعو البلدان النامية المتأثرة إلى إنشاء هيئة فرعية دائمة لمؤتمر الأطراف لاستعراض التنفيذ بوصف ذلك خطوة حاسمة في طريق الاضطلاع بهذه المهمة الحيوية بشكل ملائم.

جيم - العملية القائمة على المشاركة والتوعية على المستوى المحلي

١٠٨- ارتئي أن الاتفاقية نجحت إلى حد كبير في إثارة الوعي بالحاجة إلى الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية على المستوى الشعبي، ولكن لا بد من أن يدعم الاهتمام المتزايد عمل ملائم. ولا بد من تخصيص اعتمادات للدعم في إطار برامج العمل الوطنية في سياق الاتفاقية لأنشطة زيادة التوعية ودعم تنفيذ الاتفاقية القائم على المشاركة. وبشكل أكثر تحديداً أوصي بتطوير البرامج المحلية مع تحديد الفرص للمبادرات التعاونية التي يجب القيام بها على أساس إقليمي، على المستوى الشعبي.

١٠٩- وارتئي أن من الضروري أيضاً تنبيه الرأي العام في البلدان الأطراف المتقدمة إلى أهمية الاتفاقية، ولا سيما في سياق المشاغل العامة مثل الحد من الفقر في الأرياف والهجرة الاضطرارية من الأراضي الجافة.

١١٠- وبالتالي، من المفروض أن تسمح الموارد الإضافية المستمدة من مصادر تمويل تكييف المناخ بتنفيذ مثل هذه البرامج في إطار برامج العمل الوطنية في سياق الاتفاقية عن طريق اتخاذ تدابير لبناء القدرات، قصد تجهيز المجتمعات المحلية للوفاء بالالتزامات بموجب الاتفاقية واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. ويمكن أن يتضمن التدريب من هذا القبيل مبادئ توجيهية بشأن برمجة مجموعة متكاملة من التدابير تعيد إقرار البيئات المتردية، وتحمي التنوع البيئي، وتقيم بواليع الكربون، وتستجيب في نفس الوقت للاحتياجات الاجتماعية - الاقتصادية للسكان المحليين. ولا بد من جعل الدروس المستفادة خلال عملية الاتفاقية في متناول الجميع على المستوى المحلي.

دال - إنشاء آليات تشاورية لإبرام اتفاقات شراكة

١١١- تواجه الأطراف التي انتهت من وضع خطط عملها الوطنية الآن بالحاجة الماسة والفورية إلى إنشاء آلية تشاورية يمكن التنبؤ بها لإبرام اتفاقات شراكة. وقد ينظر مؤتمر الأطراف في الطريقة التي يمكن بها لمراكز الاتصال الوطنية المعنية أن تتلقى الدعم في هذا الخصوص في أقرب وقت ممكن.

١١٢- وامتدح الدور الإيجابي الذي يقوم به المنسقون المقيمون لمنظومة الأمم المتحدة دعما لعملية وضع برامج العمل الوطنية، كما أشير إلى ضرورة أن تعمل المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تيسير عقد الاجتماعات التشاورية ذات الصلة باتفاقية مكافحة الجفاف بصورة أكثر انتظاماً.

١١٣- وبالمثل قد تود مراكز الاتصال الوطنية في جميع المناطق وكذلك الجهات المانحة الثنائية أن تحدد الوكالات الرائدة في بلدانها كل على حدة للمشاركة في استهلال هذه العملية التشاورية الضرورية. كما أن الأطراف من البلدان المتقدمة مدعوة إلى التشاور فيما بينها في إطار منظمة من المنظمات المعنية بالتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بغية الاتفاق على سياسة عامة مشتركة فيما يتعلق بالآليات التشاورية التي توجهها البلدان لإبرام اتفاقات شراكة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف وإلى تقديم تقاريرها إلى مؤتمر الأطراف القادم بشأن التقدم المحرز في هذا الخصوص.

١١٤- ويوصى أن توافق الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف على اقتراح بجدول زمني لاجتماعات تشاورية لصالح البلدان التي اعتمدت برامج عملها الوطنية وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة الواردة في مرفقات التنفيذ الإقليمي الملحقة بالاتفاقية.

هاء – التدابير المتخذة في إطار برامج العمل الوطنية

١١٥ أشير إلى الافتقار إلى الموارد بوصفه السبب الرئيسي الشائع لأوجه التأخر في إعداد برامج العمل الوطنية من أجل مكافحة التصحر وتخفيف آثار الجفاف. ولا يسع الرئيسان المشاركان إلا أن يكررا في هذا الخصوص النداء الذي وجهاه في تقريرهما المؤقت عن أعمال الدورة الأولى للفريق العامل المخصص المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وفي سياق الإعلان بشأن الالتزام المعتمد في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، من المناسب بالفعل أن تقوم الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف بتوفير اعتمادات مالية حفازة كي يتسنى إنجاز برامج العمل الوطنية. وهي مدعوة إلى القيام باستعراض السبل والوسائل التي تكفل القيام بذلك قبل الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف.

١١٦- والتنسيق الوطني المحسَّن يقتضي، بداءة، تعزيز تبادل المعلومات بين الوزارات والمنظمات و/أو الوكالات المختصة. ويجب أيضا إشراك الأوساط العلمية والبحثية. ومن المهم كذلك تحسين تبادل المعلومات على المستوى الوطني، وخصوصا إذا وضع في الاعتبار ضرورة إشراك المفاوضين فيما يخص المساعدة الثنائية في مرحلة مبكرة من عملية وضع برنامج العمل الوطني، فضلا عن وزارات التخطيط والمالية. ومن شأن التنسيق الأكبر لتدفقات المعلومات على المستوى الوطني أن يعزز احتمال تلقي مساعدة مالية لمشاريع مكافحة التصحر. وينبغي التماس شتى مصادر المساعدة، بما في ذلك التمويل من جانب القطاع الخاص من أجل تزويد مراكز الاتصال الوطنية وأصحاب المصلحة الرئيسيين بتكنولوجيا المعلومات المناسبة.

١١٧- وضرورة أن يرتكز برنامج العمل الوطني على مجموعة كبيرة من الصكوك الأخرى التي تناولت المشاكل المقترنة بالتصحر والجفاف تمثل تحديا كبيرا يتعين على مراكز الاتصال الوطنية مواجهته بدعم كاف من الشركاء على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف فيما يخص تنسيق وتبادل المعلومات في الوقت المناسب، المساعدة التقنية، وعند الاقتضاء. ويجب لضمان الرصد الفعال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف إقامة روابط بالصكوك ذات الصلة بينما يجري الحفاظ على سلامة عملية صياغة برامج العمل الوطنية واعتمادها.

واو – التعاون دون الإقليمي والإقليمي

١١٨- تدعو المشاكل الناشئة عن عوامل بشرية وعن التفاعلات بين النظم الإيكولوجية في أحيان كثيرة إلى ضرورة إيجاد حلول مشتركة في البلدان التي تشارك في نفس النظم الإيكولوجية. وتدعو أيضا إلى إجراء اتصالات فعالة والاستفادة من أفضل الممارسات والدروس المستفادة، ولا سيما فيما يتعلق بشبكات نظام المعلومات الجغرافية أو الأرصاد الجوية أو المعارف القائمة على الايكولوجيا الزراعية. وفي هذا الخصوص امتدح دور

المنظمات دون الإقليمية والإقليمية، وكررت الدعوة إلى تدعيم قدراتها على مساندة تطوير برامج العمل الوطنية في الدول الأعضاء.

١١٩- ويلزم المضي في تدعيم الشبكات المواضيعية الإقليمية، فهي تقوم بدور فعال مقارنة بالتكلفة في دعم المبادرات التي تتخذها لجنة العلم والتكنولوجيا، مثل المبادرات المتعلقة بالمعايير والمؤشرات، وتعزيز المعارف التقليدية وحمايتها والاستناد إلى أفضل الممارسات. وينبغي أن تركز المبادرات على قصص النجاح التي تحققت بالفعل. كما أن محاكاة أفضل الممارسات قد تكون أداة مفيدة لنقل المعارف القائمة ونشرها.

١٢٠- وفي ضوء ما تقدم ذكره، شدد الكثير من الأطراف على الحاجة إلى إبرام اتفاقات شراكة على الصعيدين الاقليمي ودون الإقليمي، وبخاصة في ضوء أن المؤسسات المتخصصة على الصعيدين الاقليمي ودون الإقليمي توجد في وضع يسمح لها بجلب مساهمة فنية يرحب بها لاستعراض عملية التنفيذ.

١٢١- ويوصى بتعزيز عمليات التبادل اللاحقة للمعلومات والخبرات الاستشارية بين أطراف التنفيذ الإقليمية الواردة في مرافق الاتفاقية والاستفادة على الوجه الأمثل من المؤسسات القائمة على الصعيدين دون الاقليمي والاقليمي لإقامة تعاون بين بلدان الجنوب.

زاي - تمويل الاتفاقية

١٢٢- اتفق الأطراف على أن رصد اعتمادات لأغراض الزراعة والتنمية الريفية و/أو مكافحة التصحر في إطار الميزانية الوطنية لأي بلد من البلدان الأطراف المتأثرة يعتبر دليلا ساطعاً على الارادة السياسية لذلك البلد في الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية مكافحة الجفاف. وقد كرر الأطراف، وفقا للإعلان بشأن الالتزامات تعزيز تنفيذ الاتفاقية الذي اعتُمد في الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف، ضرورة تقديم مساعدة مالية كبيرة إلى البلدان النامية.

١٢٣- وأعرب الأطراف عن تقديرها للجهود التي بذلتها الآلية العالمية في الاضطلاع بولايتها والدور الإيجابي الذي تقوم به فيما يتعلق بتعبئة الجهات المانحة. ومع ذلك، فقد أقر الأطراف بأن الاتفاقية لا تستطيع - بعد انقضاء خمس سنوات على دخولها حيز النفاذ - أن تنتفع بآلية يمكن التنبؤ بها كي تمول في الوقت المناسب وبالقدر الكافي الأنشطة التمكينية التي تنص عليها الاتفاقية مثل اعداد التقارير الوطنية أو إعداد واعتماد الأدوات البرنامجية على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي، بصرف النظر عن تمويل الأنشطة التنفيذية بموجب برامج العمل الوطنية.

١٢٤- وفي هذا السياق، أوصى عدد لا يستهان به من الأطراف - على صعيد العرض المتعلق بتوفير التمويل اللازم - مجلس مرفق البيئة العالمية بأن يدرج خلال العملية القادمة لتجديد الموارد نافذة لتمويل الأنشطة المتعلقة

بمكافحة التصحر من موارد مرفق البيئة العالمية وذلك من أجل كفالة وتيسير تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك الأنشطة التمكينية.

١٢٥- وفي هذه الأثناء ينبغي - على صعيد الطلب فيما يخص توفير التمويل اللازم - أن تزود المكاتب الميدانية لبرنامج الأمم المتحدة في البلدان المتأثرة بالموارد الإضافية اللازمة لتيسير القيام، بالاشتراك مع منظمة رائدة ثنائية، بعقد اجتماعات تشاورية من أجل اتخاذ ترتيبات الشراكة اللازمة لتمويل العمليات المقترحة في إطار برامج العمل الوطنية وذلك بالتعاون مع الآلية العالمية والأمانة.

١٢٦- وينبغي أن تستهدف الآلية العالمية، بالتعاون مع أعضاء لجنتها التيسيرية، التوفيق في وقت مبكر بين جانبي العرض والطلب عن طريق تيسير تمويل العمليات التنفيذية لبرنامج العمل الوطني، وينبغي أن تعهد إليها مهمة رصد أنشطة المتابعة لهذه العملية التشاورية بغية تيسير الإفراج عن أموال المساعدة المتعهد بها في الوقت المناسب. وينبغي أيضا تعزيز دورها دعما لبرامج العمل الإقليمية ودون الإقليمية.

هاء - المسائل ذات الصلة بلجنة العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك المعايير والمؤشرات

١٢٧- يجب تدعيم المبادرات المتعلقة بإدارة البيئة عن طريق اتخاذ المزيد من تدابير بناء القدرات، وخصوصا على المستوى المحلي. وهناك، على وجه التحديد، حاجة إلى تدريب القدرات في مراكز الاتصال كي تستطيع توفير التدريب المنهجي في مجال تطوير وتطبيق المؤشرات ذات الصلة بالتصحر فضلا عن استخدام نظام المعلومات الجغرافية ونظام المعلومات البيئية.

١٢٨- وينبغي أن تكون المعلومات ونشرات التوعية أيضا في متناول الأوساط الأكاديمية والعلمية، كما ينبغي أن تتناول، كجزء من نظام وطني للرصد فيما يخص التصحر على وجه التحديد، المسائل ذات الصلة بوضع وتطبيق المعايير والمؤشرات حتى يتسنى للممثلين من هيئة التنسيق الوطنية البدء في استغلال واختبار مؤشرات التنفيذ التي وضعتها لجنة العلم والتكنولوجيا بالمساندة المؤسسية الضرورية من جانب الأوساط العلمية في بلدانهم كل على حدة. ولم توافق بعد لجنة العلم والتكنولوجيا على مؤشرات الأثر.

١٢٩- وهناك حاجة إلى مساعدة مالية لضمان القيام بمجالات أنشطة ريادية يجري فيها اختبار المؤشرات كجزء من عملية الرصد والتقييم وذلك وفقاً لتوصيات لجنة العلم والتكنولوجيا.

١٣٠- والمساعدة المالية لازمة أيضاً لإجراء عمليات جردٍ وطنية للمعارف والممارسات التقليدية المستخدمة في مكافحة التصحر. فالشبكات الموضوعية الإقليمية لاتفاقية مكافحة التصحر تمثِّل قدرة غير مركزية لتوسيع نطاق هذه الأنشطة وينبغي تمكينها من القيام بذلك.

١٣١- وأخيراً، أوصي أن تقوم الأمانة لدى استعراض دليل المساعدة بشأن إعداد برامج العمل الوطنية على النحو المنصوص عليه في المقرر ١٠/م أ-٤ بإدراج المبادئ التوجيهية التالية التي تعكس شواغل وأنشطة وتوصيات لجنة العلم والتكنولوجيا، وأنه ينبغي للأطراف أن تستخدم هذه المبادئ التوجيهية كلما اقتضى الأمر.

- وضع واستخدام معايير ومؤشرات تتجاوز المؤشرات المادية والبيولوجية بحيث تتطرق إلى القضايا المؤسسية، بما في ذلك القضايا التشريعية والاجتماعية - الاقتصادية، مثل التقييم الكمي والنوعي لمشاركة المجتمع المدني؛

- استخدام - أو الحاجة إلى استخدام - أدوات نظم الإنذار المبكر لأغراض إدارة الجفاف؛

- عرض الأنشطة والمشاريع والبرامج الرئيسية الجارية و/أو المعتزمة التي تعالج الأسباب الجذرية لظاهرة التصحر أو تصحح آثارها المنظورة بغرض استخلاص الدروس المكتسبة ومشاطرة النهج العلمية والتقنية المستخدمة؛

- توضيح الجهود التعاونية بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب التي تسلط الضوء على المنافع التي تعود من تبادل ونقل المعلومات والتكنولوجيات والدراية التقنية؛

- عرض الاستراتيجيات والنهج المستخدمة في جمع المعلومات وتقاسمها وإبلاغها لأغراض الدعوة والتوعية، فضلا عن استخدام وتحسين المعارف التقليدية لأغراض مكافحة التصحر؛

- عرض النهج والأنشطة التآزرية أو التعاونية التي يجري أو يعتزم الاضطلاع بها مع سائر الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ.

الرئيسان المشاركان:

السيد محمد محمود الغوث:

السيد ويليم ر. ج. فان كوتام:

بون، نيسان/أبريل ٢٠٠١

المرفق

واستعرضت الدورة المستأنفة للفريق العامل المخصص المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر العروض التالية بشأن التقارير الواردة من البلدان الأطراف المتأثرة. وقد مُيزت الأطراف التي استكملت برامج عملها الوطنية بعلامة نجمية:

إثيوبيا*	جنوب أفريقيا	كوت ديفوار
إريتريا	جيبوتي	كينيا
أنغولا	رواندا	مدغشقر
أوغندا*	زامبيا	مصر
بوتسوانا	زمبابوي*	المغرب
بوروندي	السودان	ملاوي
تشاد	غامبيا*	موريتانيا
توغو	غانا	موزامبيق
الجزائر	غينيا	النيجر*
الجماهيرية العربية الليبية	غينيا - بيساو	نيجيريا*
جمهورية الكونغو الديمقراطية	الكاميرون	

الأردن	جمهورية كوريا	الكويت
استراليا	سري لانكا	لبنان
الإمارات العربية المتحدة	سنغافورة	ماليزيا
إندونيسيا	عمان	المملكة العربية السعودية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	الفلبين	ميانمار
باكستان*	فيجي	نيبال
بالاو	فييت نام	نيوي
البحرين	قطر	الهند
بنغلاديش	قيرغيزستان	اليمن*
توفالو	كازاخستان	
الجمهورية العربية السورية	كمبوديا	

إكوادور	الجمهورية الدومينيكية	كوستاريكا
أنتيغوا وبربودا	دومينيكا	كولومبيا
أوروغواي	سانت فنسنت وجزر غرينادين	المكسيك
باراغواي	سانت كيتس ونيفس	نيكاراغوا
البرازيل	سانت لوسيا	هايتي
بربادوس	السلفادور	هندوراس
بليز	غرينادا	جامايكا
بنما	غواتيمالا	فترويلا
بيرو	غيانا	

أذربيجان	تركيا
أرمينيا	جورجيا
إسبانيا	رومانيا
إسرائيل	اليونان

واستمعت أيضاً إلى التقارير دون الإقليمية التالية:

غربي آسيا - برنامج العمل دون الإقليمي
آسيا الوسطى - برنامج العمل دون الإقليمي (عرضته كازاخستان)
إل غران شاكو أمريكانا
لا بونا أمريكانا

واستمعت أيضاً إلى العروض التالية عن التقارير التي أعدتها الدول الأطراف وكذلك الوكالات الدولية والمتعددة الأطراف التالية:

استراليا (بالنيابة عن اليابان وكندا وسويسرا)
إسرائيل
ألمانيا
السويد
فرنسا
فنلندا
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية
النمسا
هولندا
المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة
المعهد الدولي لبحوث المحاصيل في المناطق الاستوائية شبه القاحلة
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مكتب مكافحة التصحر والجفاف
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

واستعرضت تقارير البلدان التالية دون تقديم عروض: إسبانيا، وأنتيغوا وبربودا، وأنغولا، وإيطاليا، والبحرين، وبلجيكا، وبليز، وتوفالو، والجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ودومينيكا، وسنغافورة، وقطر، والكويت، ولكسمبرغ، وماليزيا، وموزامبيق، ونيوي.

وترد أدناه قائمة العروض التي قدمت خلال الجزء الأول من اجتماع الفريق العامل المخصص المعني باستعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بهدف الرجوع إليها.

بنن*	ناميبيا*	دون الإقليمي – المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي*
بوليفيا*	السنغال*	دون الإقليمي – الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية*
بوركينا فاصو*	سوازيلند*	دون الإقليمي – UMA*
الرأس الأخضر*	تونس*	دون الإقليمي – الصندوق الاستئماني لمنطقة الساحل/الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا*
ليسوتو*	جمهورية تترانيا المتحدة*	دون الإقليمي – الصندوق الاستئماني لمنطقة الساحل/الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا*
مالي*		أفريقيا الإقليمية

أوزبكستان*	الصين*
توركمانستان*	طاجيكستان*
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية*	منغوليا*
جمهورية مولدوفا	المنطقة الآسيوية

الأرجنتين*	منطقة إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي
شيلي*	
كوبا	

البرتغال*	منطقة شمال البحر الأبيض المتوسط
إيطاليا*	

* بلدان أو منظمات دون إقليمية استكملت برامج عملها الوطنية و/أو إعداد برامج عملها دون الإقليمية.

- - - - -